«الميزانيات» تناقش التعامل مع الحسابات الختامية المرفوضة من المجلس

«المالية» تبحث السماح للحكومة بالاقتراض اليوم

جانب من اجتماع سابق للجنة المالية

تجتمع لجنتا الشؤون المالية والاقتصادية والميزانيات والحساب الختامي اليوم الأربعاء لاستكمال مناقشة المواضيع المدرجة على جدول أعمالهما.

وتناقش لجنة الشؤون المالية مشروع قانون بالإذن للحكومة بعقد قروض عامة وعمليات تمويل من الأسواق المالية المحلية والعالمية، وعددا من الاقتراحات برغبة بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح.

وتناقش لجنة الميزانيات والحساب الختامي أبرز الظواهر للمخالفات المالية التي سجلها جهاز المراقبين الماليين على تنفيذ ميزانية السنة المالية 2016-2017.

كما تبحث اللجنة آلية التعامل مع الحسابات الختامية حال رفضها المجلس ورأي جهاز المراقبين الماليين فيما أورده ديوان المحاسبة في تقريره للسنة المالية 2016-2017 عن البيانات الواردة في الحسابات الختامية لتطبيق نظم إدارة المعلومات الحكومية.

وتناقش اللجنة أيضا أبرز ملاحظات شؤون التوظيف التي سجلها ديوان الخدمة المدنية، وأوردها ديوان المحاسبة في تقريره للسنة المالية 2016-2017.

وبحضر اجتماعات اللجنة ممثلون عن جهاز المراقبين الماليين وديوان الخدمة المدنية.

دعا إلى سن تشريعات تهم الكويت وتحقيق رقابة فاعلة على الأداء الحكومي

الشطي يطالب بتطوير اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لترشيد العمل البرلماني

طالب النائب خالد الشطي بترشيد العمل البرلماني من خلال تطوير اللائحة الداخلية، وسن تشريعات تهم الكويت وتحقيق رقابة فاعلة على الأداء الحكومي بعيدا عما وصفه بـ"الرقابة المفتعلة وغير المجدية لاستيلاد أزمات على حساب أبناء الشعب الكويتي".

وأوضح الشطي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن "الملفت للنظر أن هناك انحرافا واسعا في ممارسة العمل البرلماني أثر على أداء المجلس".

وأشار إلى أن "هناك أحد النواب تقدم بأكثر من ٥٠٠ اقتراح بقانون مما يشغل اللجان وتغرق بهذه الاقتراحات التي أغلبها لا تتلاءم مع الدستور أو القانون"، موضحا أن "طبيعة عمل المجلس واللائحة الداخلية فرضت على اللجان دراسة هذه الاقتراحات وبالأولوية".

واعتبر الشطي أن "إغراق اللجان البرلمانية متعمد حتى لا تنظر الاقتراحات بقوانين التي تهم الشعب الكويتي وتساعد في حل الكثير من المشاكل التشريعية الكويتية". ولفت إلى أن "هناك سرقة متكررة للاقتراحات لإشغال المجلس واللجان فاقتراح الحضانات تقدمت به وبعد مضي ٥ أشهر تقدم به أحد النواب وبنفس صورة اقتراحه في نفس يوم التصويت عليه باللجنة".

وبين الشطي أن "هذه الأعمال المراد منها تعطيل أعمال المجلس والانحراف في أداء العمل البرلماني".

■ نرفض الرقابة المفتعلة وغير المجدية لاستيلاد أزمات على حساب أبناء الشعب الكويتي

خالد الشطي

وفي موضوع آخر دعا الشطي إلى الإسراع في التشكيلة الحكومية الجديدة وقال "إن الحكومة حاليا تعمل على تصريف العاجل من الأمور، ولكن ذلك يجب ألا يوقف بعض الأمور مثل تعيين سكرتارية الجلسات ومناديب الإعلان في المحاكم نظرا للحاجة الماسة لهم".

واستغرب الشطي توجيه أحد النواب سؤالا برلمانيا إلى وزير العدل عن أسباب التعيينات التي يقوم بها بالرغم من حاجة المرفق القضائي الذي بدأ يتعثر ووقفت أعماله لعدم وجود موظفين".

وبين أن "النائب ذاته تقدم باستجواب قبل فترة لأحد الوزراء بسبب تعيينه وافدين على حساب الكويتيين واليوم يسأل الوزير عن أسباب تعيينه للكويتيين".

■ اللافت للنظر أن هناك انحرافاً واسعاً في ممارسة العمل البرلماني أثر على أداء المجلس

في إطار محاولته لمعالجة مواطن الهدر في الإنفاق الحكومي

الحويلة يسأل الصالح عن العقارات التي تستأجرها الجهات الحكومية والقيمة الإيجارية لها

أعلن النائب د.محمد الحويلة عن تقديمه سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح عن العقارات التي تستأجرها الجهات الحكومية والقيمة الإيجارية لها والإجراءات التي اتخذتها الوزارة لإنشاء مواقع ومبان للجهات الحكومية التي يتم الاستئجار لها تكون ملكيتها للدولة.

ونص السؤال على ما يأتي:

إن استمرار تحمل الخزانة العامة للدولة أعباء مالية سنوية يبلغ إجمالياها ما يقارب 43,982,420 /000 دينارا عن قيمة إيجارات لمواقع ومبان مختلفة تقوم إدارة إسكان موظفي الدولة في وزارة المالية باستئجارها لجهات حكومية متعددة من دون اتخاذ إجراءات جادة لإيجاد بدائل استثمارية للحد من هذا الإنفاق وفقا لقرارات مجلس الوزراء المتعلقة بمعالجة مواطن الهدر في الإنفاق الحكومي.

كذلك وبشكل ملحوظ زيادة المباني المستأجرة لسكن أعضاء وموظفي وزارات الصحة والتربية والعدل بشكل كبير، والتي يتطلب توفيرها للعاملين لديها طبقا لطبيعتها وعدم اتخاذ إجراءات لبناء وحدات تكون مملوكة لتلك الجهات لاستغلالها للمساهمة في تخفيف تكاليف الإيجارات المسددة عنها والبالغ ما جملته 17,395,752 /000 دينارا سنويا، وكذلك الاستمرار في تحمل نفقات استئجار العديد من المباني المستغلة من قبل جهات حكومية منذ فترات طويلة تجاوزت 35 عاما على الرغم من تقادمها وتهالك بعضها.

أيضا قيام وزارة المالية بتجديد العديد من عقود الإيجار التي تجاوزت قيمتها النصاب القانوني للعرض على ديوان المحاسبة من دون أخذ الموافقة المسبقة من الديوان وذلك بمخالفة أحكام المادتين 13، 14 من قانون إنشائه رقم 30 لسنة 1964 وتعديلاته.

لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي:

1 - ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة نحو إنشاء مواقع ومبان للجهات الحكومية التي يتم الاستئجار لها تكون ملكيتها للدولة وذلك في ظل توافر الأراضي المملوكة لها لتخفيف الأعباء المالية التي تتحملها الخزانة العامة للدولة؟

3 - لماذا لم يتم عرض العقود التي تجاوزت قيمتها النصاب القانوني لأخذ الموافقة المسبقة لديوان المحاسبة عليها؟

4 - كم عدد العقارات التي تم استئجارها من قبل الجهات الحكومية كافة؟ مع ذكر هذه الجهات والقيمة الإيجارية لهذه العقارات كل على حدة، كذلك تزويدي بالعقارات التي تم استئجارها للجهات ولم يتم استغلالها والتي مازالت خالية والقيمة الإيجارية لها حتى تاريخ الرد على السؤال.

محمد الحويلة

■ زيادة المباني المستأجرة بشكل ملحوظ لسكن أعضاء وموظفي وزارات الصحة والتربية والعدل

■ استئجار العديد من المباني من قبل جهات حكومية تجاوز 35 عاماً على الرغم من تقادمها وتهالكها

الغانم هنأ قهرمان بإعادة انتخابه رئيساً للبرلمان التركي

الرئيس الغانم لدى وصوله اسطنبول

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم أمس ببرقية تهنئة الى رئيس البرلمان التركي الكبير اسماعيل قهرمان بمناسبة اعادة انتخابه رئيسا للبرلمان التركي.

وقال الغانم في برقيته أن "اعادة انتخاب معاليكم تعكس حجم الثقة بكم وبكفاءتكم وبما بذلتموه من جهد وعطاء طوال فترة رئاستكم السابقة".

واعرب عن امله في العمل مع البرلمان التركي لدفع العلاقات الممتازة بين الجانبين الى آفاق ارحب واوسع وخاصة فيما يتعلق بتنسيق المواقف في المحافل البرلمانية القارية والدولية.

وكان الغانم رئيس الشعبة البرلمانية وصل على رأس وفد برلماني الليلة إلى إسطنبول وذلك للمشاركة في اجتماع المجلس التنفيذي الثاني للجمعية البرلمانية الآسيوية خلال الفترة من 21 إلى 23 نوفمبر الجاري.

وكان في استقبال الغانم على أرض المطار القنصل العام لدولة الكويت لدى إسطنبول محمد المحمد والسكرتير العام للبرلمان التركي الكبير محمد علي دومبازاوغلو.

ومن المقرر أن يلقي الغانم كلمة خلال النقاش العام في المؤتمر الذي يدور حول موضوع (استدامة السلام والتنمية في آسيا).

ويضم الوفد البرلماني المرافق للغانم كلا من وكيل الشعبة البرلمانية النائب راكان النصف وأمين سر الشعبة النائب د.عودة الرويعي وأمين صندوق الشعبة النائب د.وليد الطبطبائي وعضو اللجنة التنفيذية النائب د.خليل أبل إضافة إلى النائب الحميدي السبيعي

طالب بمنح مكافآت استثنائية لموظفي «التأمينات» أسوة بنظرائهم في «المركزي»

الشاهين يقترح توفير سكن مؤقت للمتقدمين بطلب الرعاية السكنية

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحا برغبة بأن تقوم الدولة بشراء أو إنشاء عمارات تكون بمثابة سكن مؤقت لمستحقي الرعاية السكنية، في ظل طول مدة الانتظار للحصول على السكن الخاص.

ونص الاقتراح على ما يأتي: يقوم بنك الائتمان بدعم المواطنين المتقدمين بطلبات الرعاية السكنية لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية بمبلغ "150" ديناراً شهرياً تعينه على تأجير مسكن خاص به حتى يتم تخصيص سكن من المؤسسة.

وحسب إحصائية المؤسسة العامة للرعاية السكنية لشهر أكتوبر 2017م، فإن عدد الطلبات المتقدمة لتخصيص سكن خاص بلغ "101953" طلبا يتم دفع مبلغ قدره "10.792.950" دينارا شهرياً.

وعلى الرغم من ذلك يشتكي المواطنون من ارتفاع إيجارات في مختلف المناطق سواء السكنية أو التجارية.

أسامة الشاهين

وحرصاً منا على إعانة المواطن على توفير سكن مؤقت له ولأسرته إلى أن يتم تخصيص له سكن خاص، ما يساهم كذلك في حمايته من ارتفاع سعر الإيجارات ومنعا للهدر المالي للدولة.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة الآتي:تقوم الدولة بشراء أو إنشاء عمارات بمختلف المحافظات تتوافر فيها شقق سكنية مناسبة للمواطنين وتتلاءم مع احتياجاتهم، بخاصة مع طول مدة الانتظار للحصول على السكن الخاص لزيادة المعروض في سوق العقار وتقليل أسعار إيجارات الشقق السكنية.

من جانب آخر أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه اقتراحا برغبة جاء في مقدمته ما يأتي:قام بنك الكويت المركزي أخيرا بإصدار قرار بمنح موظفيه مكافأة خاصة شهرية ضمن سياسة اتخذها البنك للحد من تسرب الكوادر الوطنية المتخصصة منه.

وهذه الخطوة يثنى عليها، ونأمل أن تتخذها كل الهيئات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية لتشجيع الكوادر الوطنية.

ونص الاقتراح على ما يلي: منح العاملين في مؤسسة التأمينات الاجتماعية مكافأة خاصة لموظفيها حسب المؤهل العلمي أسوة بما تم إقراره لنظرائهم في البنك المركزي وذلك استقطابا للكفاءات الوطنية ومنعا للتسرب الوظيفي الحاصل.

على هامش ملتقى الريادة بديوان المحاسبة للشباب الشهر الجاري

«المحاسبة» يستضيف رؤساء الجهازين الأردني والفنلندي

يستضيف ديوان المحاسبة المدقق العام لمكتب التدقيق الوطني بجمهورية فنلندا تيتي اليفيكار ورئيس ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية الأستاذ الدكتور عبد عبدالحميد الخرابشة لحضور فعاليات ملتقى الريادة في ديوان المحاسبة للشباب خلال الفترة من 27 - 28 نوفمبر 2017 كما سيقدم كل منهما ورقة عمل خلال حفل الافتتاح.

وقالت عضو الفريق المنظم للملتقى دينا الصميط إن ديوان المحاسبة بصدد توقيع اتفاقية تعاون مشتركة مع الجهاز الفنلندي بهدف تبادل الخبرات بين الطرفين واطلاع كلا الجهازين على التجارب الناجحة والمميزة للجهاز الآخر. وأضافت أن الاتفاقية تتضمن زيارة ميدانية لوفد من ديوان المحاسبة إلى مكتب التدقيق الوطني بجمهورية فنلندا للتعرف على موضوع البيانات الضخمة (Big Data) وإقامة حلقة نقاشية حول موضوع تدقيق تكنولوجيا المعلومات، كما تتضمن الاتفاقية استضافة الديوان لخبراء من الجهاز الفنلندي لتدريب موظفي الديوان على موضوع «تدقيق الأداء» وتنظيم حلقة نقاشية حول موضوع التنمية المستدامة، وحول زيارة رئيس ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية أشارت الصميط إلى أنه سيتم مناقشة مواضيع عديدة كالتعاون والرقابة المشتركة بين الجهازين، والاستفادة من تجارب كلا الجهازين حول موضوع إصدار المعايير والأدلة والإرشادات المهنية، بالإضافة إلى تفعيل التعاون في مجال التدريب من خلال المعهد العربي الأردني للرقابة والتدقيق.

ديانا الصميط

كما سيبحث الطرفان سبل التعاون المشترك بين المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) والمنظمة الأفريقية الناطقة باللغة الإنجليزية (الأفروساي (E، والاهتمام بمشروع الموسوعة الرقابية الخاص بديوان المحاسبة بدولة الكويت.

وسيحضر رئيسي الجهازين الأردني والفنلندي الفعاليات والأنشطة المقامة لملتقى الريادة للشباب وذلك خلال حفل افتتاح الملتقى وافتتاح معرض سوق الأفكار للاطلاع على الأفكار التي سيتم عرضها من قبل الشباب والمشاركة بعملية التصويت.